

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٨٥٥

الأربعاء، ٧ تشرين االثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سينغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أذربيجان	السيد موسييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد خان
	البرتغال.	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مكيل
	الولايات المتحدة الأمريكية	االسيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.


1257679(A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا الى المشاركة في هذه الجلسة.

وفي إطار المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، الى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بنسودة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم الاحاطة الاعلامية الرابعة بشأن أنشطة مكتب المدعي العام، عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وبما أن هذه الفرصة هي فرصتي الاولى لمخاطبة مجلس الأمن، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للإجراء العاجل الذي اتخذه المجلس بالإجماع والمتمثل في إحالة الحالة في ليبيا إلى مكتب المدعي العام، بغية كفالة المساءلة على أشد الجرائم خطورة. وجلسة الحوار التي انعقدت الشهر الماضي تحت رئاسة غواتيمالا، بشأن العلاقة بين المجلس والمحكمة، هي مثال آخر على التزام المجلس بتعزيز التفاهم وتوطيد العلاقات بين المؤسستين. وأنا على استعداد للعمل بشكل تعاوني مع المجلس في مساعينا المشتركة لتعزيز العدالة الجنائية الدولية، ووضع حد للإفلات من العقاب، تنفيذاً لسعينا المشترك الى تحقيق السلام الدائم.

لا تزال الحالة في ليبيا موضع قلق خطير بالنسبة إليّ وإلى مكتبي. ويذكر المجلس أنه في أعقاب الإحالة، وبعدما أجرى المكتب التحقيق وقدم الأدلة إلى دائرة المحكمة، أصدر القضاة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ ثلاثة أوامر بإلقاء القبض على معمر القذافي، وسيف الإسلام القذافي، وعبد الله السنوسي. وقام أعضاء المجلس الانتقالي الوطني الليبي بإبلاغ المكتب في نيسان/أبريل بأن أوامر إلقاء القبض أدّت دوراً حاسماً في نزع الصفة الشرعية عن القذافي، وسيف الإسلام، والسنوسي، في الوقت الذي كانت المعارضة تكافح من أجل لفت الانتباه إلى ارتكاب جرائم خطيرة في ليبيا. ولم يكن من المتصور إجراء أية تحقيقات بخصوص هذه الجرائم من جانب نظام القذافي، وكانت تدخل المحكمة الجنائية الدولية في ذلك الوقت السبيل الوحيد لإقامة العدالة لضحايا جرائم نظام القذافي.

لقد حدث الكثير منذ أن أحال المجلس الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. فلقد تم اعتقال كل من سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، وهما الآن قيد الاحتجاز.

طعنت السلطات الليبية في مقبولية الدعوى المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي وأشارت إلى اعتزامها الطعن في مقبولية الدعوى المرفوعة ضد السنوسي في المستقبل القريب. وعقد قضاة الدائرة الابتدائية الأولى في ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، جلسة استماع لتلقي الملاحظات الشفوية بشأن الطعن المقدم من حكومة ليبيا فيما يتعلق بمقبولية الدعوى المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي. واستمعت المحكمة إلى الإدعاء والدفاع والممثلين القانونيين، فضلا عن السلطات الليبية، التي أكدت أنها تعكف على إجراء تحقيق بشأن السلوك ذاته الذي يجري مكتب المدعي العام تحقيقا بشأنه والمعروض الآن أمام المحكمة الجنائية الدولية. وستقرر الدائرة الابتدائية في الوقت المناسب بشأن الأسس الموضوعية للطعن في مقبولية الدعوى من حيث ما إذا كانت القضية ستنظر في المحكمة الجنائية

الدولية أو في ليبيا. يقدر مكتبي التزام السلطات الليبية باحترام الإجراءات القضائية، وسيواصل التعاون معها في نطاق الحدود المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

وتجدر الإشارة إلى، والتأكيد على، أن نظام روما الأساسي يحمل المؤسسات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في مثل هذه الجرائم والمحاكمة عليها، وعدم تدخل المحكمة الجنائية الدولية إلا عندما تكون المؤسسات الوطنية متوقفة أو عازفة أو عاجزة عن القيام بذلك بشكل حقيقي. ومع ذلك، وكما أكدت دائرة الاستئناف سابقا، يجب أن تقدم أي دولة تطعن في مقبولية الدعوى إلى المحكمة أدلة على درجة وافية من القيمة الإثباتية والخصوصية تثبت أن الدولة تجري بالفعل تحقيقا في القضية.

إن مكتبي، عملا بسياسته المعلنة، يعزز ويشجع الإجراءات القانونية الوطنية الحقيقية لمكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة التي تحظى بالاهتمام الدولي. ننتظر قرار المحكمة بشأن الطعن الذي قدمته ليبيا. وفي حالة نجاح الطعن في نهاية المطاف، سيرصد مكتبي الإجراءات القانونية وسيتعاون مع ليبيا، في حدود ما تسمح به ولايتي، لكفالة أن تظل تلك الإجراءات القانونية حقيقية. ومن ناحية أخرى، إذا قررت المحكمة أنه ينبغي النظر في القضية أمام المحكمة الجنائية الدولية، سأعول على دعم ليبيا الكامل وتعاونها لكفالة أن تكون الإجراءات القانونية للمحكمة ناجحة ويعتبرها الرأي العام الليبي ناجحة وهو الجمهور الأول والأهم لأي إجراءات قانونية من هذا القبيل في المحكمة الجنائية الدولية.

أود أيضا أن أؤكد على الحاجة الدائمة إلى اتباع نهج متكاملة ومتعاضدة لمعالجة المساءلة عموما، التي تنطوي على مجموعة كاملة من آليات العدالة الانتقالية. وفي هذا الصدد، أشجع الدعم والمساعدة الدوليين لتعزيز قدرة ليبيا على التعامل مع جرائم الماضي وتعزيز سيادة القانون.

أود أن أشكر حكومة ليبيا على التزامها بالعمل مع المحكمة الجنائية الدولية ومشاركتها النشطة في العملية القضائية. وأشجع الحكومة على مضاعفة تلك الجهود لخدمة مصلحة العدالة. ويقدر مكتبي التحديات الكامنة في التحول السياسي التاريخي الجاري في ليبيا. وأعتقد أن جميع الأطراف تتفق على أن العدالة يجب أن تظل عنصرا أساسيا في تلك المرحلة الانتقالية.

وبالنظر إلى ما بعد القضايا المعروضة حاليا على المحكمة، لا يزال هناك الكثير الذي يمكن أن يفعله مكتبي والحكومة في ليبيا معا بغية تحقيق العدالة لضحايا ليبيا. أدعو المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، إلى تكثيف جهوده لمساعدة حكومة ليبيا بأي وسيلة لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز ثقافة سيادة القانون. أعتقد أنه، من خلال العمل معا، يمكن أن نساعد على مواجهة التهديدات للأمن في ليبيا، سواء من الداخل والخارج، التي نشأت من الأعمال الإجرامية السابقة والحالية، وأعتقد أيضا أننا يمكن أن نثبت للشعب الليبي أن العالم ملتزم بمساعدته في جهوده الرامية إلى تحقيق العدالة والسلام الدائم.

يدرك مكتبي أن حكومة ليبيا ملتزمة باستراتيجية شاملة للتصدي لجميع الجرائم ووضع حد للإفلات من العقاب في ليبيا. وأشجع حكومة ليبيا على الإعلان عن تلك الاستراتيجية والعمل مع الشركاء الرئيسيين لتلقي تعقيبات على الاستراتيجية والتماس آراء الضحايا في ليبيا وشواغلهم. وسيكون التعجيل باستكمال هذه الاستراتيجية معلما آخر على درب تحقيق الديمقراطية وإرساء سيادة القانون في ليبيا.

يحيط مكتبي علما بالقانون ٣٨ الذي يمنح العفو على المستوى الوطني على أعمال جعلتها ثورة ١٧ شباط/فبراير ضرورية، وكذلك بالقانون ٣٥، الذي تفيد تقارير بأنه يكفل عدم استثناء أي عمل يعتبر مخالفا للقانون الدولي وعهود حقوق الإنسان. وأشجع الحكومة الليبية الجديدة، التي من

المقرر أن تؤدي اليمين الدستورية في الأيام المقبلة، كفالة عدم العفو عن الجرائم الدولية وعدم الإفلات من العقاب على الجرائم، بغض النظر عن مرتكبيها أو ضحاياها.

يواصل مكتبي جمع الأدلة فيما يتعلق باحتمال رفع قضية ثانية في ليبيا. ولم يتخذ بعد قرار بشأن محور تلك القضية الثانية. نواصل جمع المعلومات بشأن إدعاءات جرائم اغتصاب وعنف جنسي استهدفت الرجال والنساء على السواء؛ وادعاءات ضد أعضاء آخرين في حكومة القذافي بارتكاب جرائم خلال أحداث عام ٢٠١١، وادعاءات بشأن جرائم ارتكبها المتمردون أو القوى الثورية، بما في ذلك ضد السكان الطوارق والأفراد العاجزين عن القتال والمعتقلين. وسأتخذ قرارا بشأن اتجاه القضية الثانية المحتملة في المستقبل القريب.

كما يواصل مكتبي تقييم الحالة الأمنية من حيث تأثيرها المحتمل على تحقيقات المكتب الجارية. ويقدر التزام حكومة ليبيا بكفالة الأمن لمكتب المدعية العامة أثناء عمله على الأراضي الليبية.

ونظرا لموارد مكتبي المحدودة والتزايد المستمر لعبء عمله، لا يسعه إلا القيام بهذا القدر من العمل لمساعدة ليبيا على المضي قدما. ومصير الشعب الليبي في يده. وأتطلع إلى مواصلة الحوار مع الحكومة الليبية وغيرها من الشركاء الرئيسيين لكفالة الشفافية في هذه العملية القانونية الأساسية والمتواصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود في هذه الجلسة أن أكرر شكري وتهنئتي للسفير روثينتال ووفد غواتيمالا بأكمله لاضطلاعه بفعالية بمهام رئاسة المجلس الشهر الماضي وبطريقة متميزة. وأود أيضا أن أهنئكم، السيد الرئيس، ووفدكم بأكمله على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ويمكنك التعويل على دعمنا ومساندتنا الكاملين في تنفيذ المهام الخاصة بكم.

وأود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريرها الرابع عن تنفيذ الجزء ذي الصلة من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وعلى المعلومات الإضافية التي قدمتها لنا اليوم. وبما أنها المرة الأولى التي تخاطب فيها المجلس، أود، نيابة عن حكومتي، أن أرحب بها وأهنئها على تعيينها. وأؤكد لها أن كولومبيا على استعداد تام للإسهام في عملها، والتعاون بقدر ما نستطيع من أجل إنجاح الاضطلاع بولايتها.

الشريط ٦، اللغات الأصلية: الإسبانية والفرنسية والروسيةيتضمن التقرير الرابع تحديثا لما طرأ على وضع إجراءات المحاكمة الناشئة عن الإحالة الصادرة عن المجلس إلى المحكمة من خلال القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونقدر المعلومات التي تلقيناها عن التحقيقات الجارية التي ستؤدي إلى فتح قضية ثانية تتعلق بالجرائم المرتكبة على أساس نوع الجنس وتلك المتعلقة بالجرائم المحتمل أن ترتكبها قوات المتمردين.

يعتقد وفدي أن الجانب الأساسي في هذه المرحلة هو التنفيذ الحقيقي للتعاون اللازم مع المحكمة الجنائية الدولية من جانب جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي، ومنظمة الشرطة الدولية ولجنة الأمم المتحدة للتحقيق.

نحيط علما بشكل خاص بالإجراءات القانونية الجاري اتخاذها حاليا بشأن جرائم القتل والمحاكمة لأسباب سياسية، وبالقضية المقامة ضد سيف الإسلام القذافي والقضية المقامة ضد عبد الله السنوسي، وإعراب الحكومة الليبية عن استعدادها

الواضح للتعاون مع المحكمة. ونشعر بأنه من الإيجابي جدا أن سلطات البلد قد تعهدت بالتحرك قدما في المحاكمات الوطنية التي تفي بمقبولية متطلبات نظام روما الأساسي. ومهما يكن من أمر، فإن قراءة التقرير تبين بوضوح أن تلك النوايا الطيبة لا تترجم دائما إلى خطوات عملية بحيث نتمكن من تعزيز الإجراءات اللازمة. وعلى وجه التحديد، بالرغم من أن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية قد تلقت تفويضا بالمضي قدما في التحقيقات في الميدان وجمع الأدلة التي تأتي من مصادر عفوية، فإن المسألة تنطوي على احتجاز لا مبرر له لأربعة موظفين في المحكمة تم في حزيران/يونيه الماضي، مما يبين أنه لا يزال يتعين فعل الكثير من جانب الحكومة للوفاء بالتزاماتها.

وبصورة مماثلة، وبالنظر إلى الصعوبات التي شهدناها في تشكيل مجلس الوزراء الجديد والتعيين الحسن التوقيت للسلطات المختصة، بما في ذلك السلطات التي أنيط بها التنسيق مع المحكمة، والإجراءات القانونية بشأن مقبولية القضية المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي، لم يكن بالإمكان المضي قدما بها بطريقة مرضية. وبشكل خاص، لم تتوفر بعد للقضاة المشاركين في العملية المتعلقة بمقبولية القضية جميع المعلومات اللازمة لإجراء تقييم مناسب للظروف التي يمكن في ظلها تطبيق مبدأ التكامل. وهكذا لا بد لنا من أن نفترض ذلك للأسباب نفسها، إذ أن السلطات الليبية لم تتمكن حتى الآن من تقديم طعن في مقبولية الدعوى ضد عبد الله السنوسي كما أعلن عنها مراراً وتكراراً.

لذلك، يبدو أن الضعف المؤسسي الذي وردت الإشارة إليه قد أثر تأثيرا شديدا في تفاعل ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية مما يقوض بالتأكيد التنفيذ الفعال لنظام روما الأساسي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونعتقد أنه لا بد للمجتمع الدولي، بما في ذلك المحكمة ذاتها، من بذل جهود إضافية لتقديم المساعدة للسلطات الليبية لكي يتسنى لها إحراز القدرة الفنية واللوجستية التي تمكنها من المضي قدما في التحقيقات والمحاكمات اللازمة. وفي الظروف الخاصة المحيطة بليبيا نعتقد أن أفضل سبيل لضمان المساءلة وإنهاء عملية الإفلات من العقاب يتمثل في تمكين المحاكم الليبية من الاضطلاع بفعالية بالمحاكمات المعنية، حيث نعتقد بأنه تتوفر الإرادة السياسية اللازمة للقيام بها.

ولجميع الأسباب الآنفة الذكر، لدينا اقتناع مؤداه أن الدعم القاطع للمجتمع الدولي وتقديم المساعدة التقنية في أوانها على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للسلطات الليبية لكي تستمر في النهج الصحيح، مما يكفل عدم الإفلات من العقاب عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في ليبيا ودانها مجلس الأمن والرأي العام العالمي.

السيد امبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وبوسعكم،سيدي، الركون إلى تعاون وفدي. ونود أيضا أن نهنئ السفير غيرت روزنتال ممثل غواتيمالا الذي اضطلع بمهامه بوصفه رئيسا للمجلس في الشهر الماضي على نحو متميز.

أود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها الإعلامية التي وفرت معلومات عن الحالة في ليبيا فيما يتصل بالمحكمة من منظور التعاون ومبدأ التكامل.

أما فيما يتعلق بالتعاون، فتوغو سعيدة إذ علمت باستعداد الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة للمحكمة الجنائية الدولية ضمن إطار تحقيقاتها بشأن الانتهاكات المزعومة في ليبيا. وبينما تقدر توغو التعاون القائم

بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية، تأمل في أن يمكننا تحديد ولاية الشخص المسؤول عن التنسيق مع المحكمة الجنائية الدولية من التعاون تعاونا كاملا بين مكتب المدعية العامة والحكومة الليبية. ويعتقد بلدي بأنه انطلاقا من روح المناقشة الأخيرة التي جرت في ١٧ تشرين الثاني/أكتوبر بشأن العلاقات بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، ينبغي استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بإيجاد حل يعزز الطلبات المعلقة أو التي سترد بشأن تنفيذ التعاون.

ونحيط علما بالتزام الحكومة الليبية، الذي كثيرا ما يعاد تأكيده، بالشروع في محاكمة عادلة ومنصفة للأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المزعومة وانتهاكات القانون الدولي، ونلاحظ أن الحكومة تؤكد بأن التحقيقات التي قامت بها قد مكنتها من الحصول على قدر كبير من الأدلة مما يبرر مجموعة الاتهامات التي تتطابق مع ما عرضته المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية.

إن حكومة توغو تأمل في اتخاذ الترتيبات المناسبة لضمان توفير محاكمة عادلة للمتهمين المزعومين وفقا للمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، تشعر توغو بالقلق إزاء المعلومات التي تلقتها عن أعمال التعذيب و غيرها من ضروب المعاملة المهينة للمحتجزين، وتحث الحكومة الليبية على بذل كل جهد لإنهاء تلك الحالة.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بمبدأ التكامل، تعتقد توغو أن اتهام الأشخاص المعنيين والمسؤولين عن ارتكاب الجرائم ومحاكمتهم مسألة يعود فيها الأمر أولا وأخيرا إلى السلطات الليبية. وبلدي على اقتناع بأنه لا يمكن إجراء أي مصالحة أو استقرار في ليبيا ما لم يجرِ تسليط الضوء على تلك المسألة في محاكمة عادلة بحيث يمكن مساءلة الفاعلين عما ارتكبوه أمام المحكمة الجنائية الدولية وأمام المحاكم الوطنية، وذلك وفقا لمبدأ التكامل الذي هو أساس المحكمة الجنائية الدولية.

ومهما يكن من أمر، يبدو في الوقت الراهن أن النظام القضائي الليبي لا يزال في مرحلة البناء. وبطبيعة الحال، فإن القرار المتوقع للدائرة التمهيدية بشأن استثناء المقبولية في قضية سيف الإسلام القذافي لا يمثل تقييما للنظام القضائي الليبي برمته. بيد أن القرار الذي يتناول تصميم السلطات الليبية على إقامة العدل، يمكن أن يكون مؤشرا على قدرة النظام نفسه على ضمان توفير محاكمة عادلة، وأن يكفل، في جملة أمور، حق الجميع في الدفاع عن النفس وتوفير الحماية للشهود.

لذلك، نأمل في أن يكون بالإمكان قيام التعاون بين السلطات الليبية ومكتب المدعية العامة، في التحليل النهائي، لكي يتم بحصافة تنفيذ مبدأ التكامل لضمان محاكمة عادلة لجميع المحتجزين، وهو ما تسعى إليه المحكمة الجنائية الدولية.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أن أخبركم يا سيدي بأن بوسعكم الركون إلى دعمنا الكامل. ونود أن نشكر وفد غواتيمالا على القيادة الرائعة التي تحلى بها في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ونود أن نشكر السيدة فاتو بنسودة على إحاطتها الإعلامية والتقرير الرابع عن التحقيقات بشأن الحالة في ليبيا عملا بأحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونؤيد جهود المحكمة الجنائية الدولية الرامية إلى محاكمة المتورطين في ارتكاب جرائم خطيرة خلال الأحداث التي وقعت في ليبيا.

ومع ذلك، واستنادا إلى التقرير، بدأ العمل في هذا المجال يتعثر في الآونة الأخيرة.

ونحن نرى أن رفع دعاوى بحق الأشخاص الذين ارتكبوا أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي شأن يخص الدولة المعنية بلا شك. فالولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية تستكمل الولاية الوطنية ولا تحل محلها. وفي حالة ليبيا، على وجه

التحديد، يصبح من الواضح بشكل متزايد أن الآثار المستمرة للأزمة في ذلك البلد تشكل عقبة خطيرة في الطريق المفضي إلى تحقيق العدالة الوطنية. ونجم عن المحاولات الرامية إلى فرض نماذج غريبة لتنمية الدولة وبناء الدولة على المجتمع الليبي والى فرض قيم تتغاضى عن التقاليد والثقافة السياسية والقانونية المحلية انعدم خطير للاستقرار ولمؤسسات حكومية قادرة على البقاء ولسيادة القانون بشكل عام.

إن القادة العسكريين الثوريين المحليين الذين استولوا على السلطة على أرض الواقع يفهمون سيادة القانون كل بطريقته الخاصة، وأقل ما يقال، بدوافع ذاتية للغاية. وليس لديهم أي رغبة في الخضوع للسلطات المركزية، التي ببساطة ليست في موقف يمكنها من إخضاعهم لسيطرتها. وكان المثال الصارخ على عجز السلطات الليبية الرسمية عن المحافظة على سيادة القانون احتجاز مجموعة من موظفي المحكمة الجنائية الدولية لفترة شهر تقريبا في الزنتان، وهي مسألة تستدعي قلقنا البالغ. ويساورنا شك جدي في انه في مثل تلك الظروف لا يمكن لسلطات البلد أن تضمن الإجراءات القانونية العادلة التي تفي بالمعايير الدولية العليا في قضية سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. كما أننا لا ندرك بشكل كامل السبب الذي منع ليبيا من إرسال التأكيد للمحكمة الجنائية الدولية بشأن التقدم المحرز في التحقيق الوطني في ما يتعلق بهذين الشخصين. ونعتقد انه ينبغي للمدعية العامة وقضاة المحكمة الجنائية الدولية أن يحققوا في هذه الحالة بعناية.

ونشعر بالأسف لأن خلال الأشهر الستة الماضية لم تتمكن المحكمة أيضا من إحراز تقدم في التحقيق في الجرائم التي يزعم ارتكابها على يد مسؤولين في الدول التي شاركت في العمليات في ليبيا تحت قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تواصل المحكمة تقييم المعلومات التي تلقتها من خلال لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا التابعة للأمم المتحدة ومن المنظمات الإنسانية غير الحكومية والقنوات الأخرى.

ونرحب بالمعلومات التي قدمتها المدعية العامة بشأن استمرار نظر المحكمة الجنائية الدولية في المواد الإضافية التي يمكن أن تشكل أساسا لرفع دعاوى جنائية جديدة في إطار الملف الليبي. ونؤكد على أهمية إجراء تحقيق موضوعي في الأفعال غير المشروعة التي ارتكبها أي من المشاركين في الحوادث التي وقعت في ليبيا. وقد ثبت بالفعل أن الجرائم ارتكبها ممثلو معمر القذافي والثوار على السواء. ونحن نتطلع باهتمام إلى نتائج تحليل المدعية العامة لأفعال معارضي القذافي، بمن في ذلك الأشخاص المتورطون في الإعدام خارج نطاق القانون للقائد الليبي السابق.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): استمعت بانتباه للإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة بنسودة، وهي تدل على اتخاذ خطوة جديدة في عملية الانتقال السياسي في ليبيا، التي ترحب بها الصين. ومهد إنشاء حكومة جديدة الطريق لإجراء الانتخابات العامة في العام المقبل. وهو دليل ايجابي على جهود الشعب الليبي لتحقيق الاستقرار والمضي قدما بالمصالحة الوطنية والاضطلاع بإعادة الإعمار الاقتصادي.

وتأمل الصين أن تتمكن الحكومة الجديدة في ليبيا من حشد الأمة بأكملها وان تمضي قدما بشكل فعال في عملية الانتقال السياسي، على أساس خريطة الطريق والجدول الزمني المحدد للعملية الانتقالية. وعلى المجتمع الدولي أن سيواصل تقديم المساعدة للحكومة الجديدة في ليبيا ولشعبها في تلك الجهود.

ولا يزال موقف الصين إزاء المحكمة الجنائية الدولية لم يتغير. ونأمل أن تتمكن الإجراءات ذات الصلة التي تتخذها المحكمة، وفقا لقرارات مجلس الأمن، من الاضطلاع بدور بناء في تعزيز عمليتي ليبيا للانتقال وإعادة الإعمار.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أود أن اشكر الممثل الدائم لغواتيمالا ووفد بلده على الطريقة التي أدارا بها أعمال المجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن ابدأ بياني بالإعراب عن الترحيب الحار بالمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، وان أهنئها على توليها هذا المنصب وان اشكرها على تقريرها وعلى البيان الذي أدلت به صباح هذا اليوم.

لقد كانت جنوب أفريقيا من مؤيدي ومقدمي القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي أحال الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب شعورنا بالقلق من أن جرائم ضد المدنيين ارتكبت في خضم النزاع في ليبيا وأردنا أن نتأكد من أن الجناة سيخضعون للمساءلة على جرائمهم. واستند تأييدنا للإحالة إلى الإيمان بان مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة هدفين لا بد من السعي لتحقيقهما في جهودنا الجماعية لإحلال السلام الدائم. وقدمت الإحالة في شباط/فبراير ٢٠١١؛ واتخذ قرار بدء المحاكمات في ظرف أسابيع من الإحالة. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١١ أصدرت الدائرة التمهيدية أوامر ألقاء القبض على معمر القذافي وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ولكن حتى الآن، لا تزال تحقيق العدالة الفعلية بعيد المنال. والواقع، لئن كانت هناك فورة من الأنشطة المتصلة بالعدالة في الأيام الأولى، فانه يبدو أن عجلة العدالة بدأت تدور بصورة أكثر بطئا مع نهاية الصراع. وبالنسبة لنا، لا تنتهي ضرورة تحقيق العدالة بوقف الأعمال العدائية. ولو كان الأمر كذلك، لما كان تحقيق العدالة غاية بحد ذاته وإنما مجرد وسيلة إلى غاية.

ونحيط علما بالطعن في مقبولية الدعوى الذي قدمته ليبيا إلى المحكمة. وتشجع جنوب أفريقيا، بوصفها جهة تنسيق للتكامل، المقاضاة المحلية باعتبارها الخيار الأول لضمان تحقيق العدالة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية، باعتبارها محكمة الملاذ الأخير، ألا تتدخل إلا حيث يكون أي نظام وطني غير قادر أو غير راغب بشكل حقيقي في المقاضاة. وفي ذلك السياق، سنغدو ممتنين لو تمكنت المدعية العامة من مشاطرتنا ماهية الاتجاه العام لمكتبها في ما يتعلق بالطعن في المقبولية الذي قدمته ليبيا. هل يرى مكتب المدعية العامة انه تم اجتياز اختبار التكاملية؟ وهل كانت المذكرة التي قدمها مكتب المدعية العامة مؤيدة للطعن في المقبولية، أم أنها تطعن في دعاوى عدم المقبولية؟ وفي ردودها على هذين السؤالين، سنكون ممتنين، في ضوء اختبار عدم الفعالية المتعلق بالمحكمة، لو تمكنت المدعية العامة من مشاركتنا، حسب علمها، ما إذا كانت محاكمتا سيف الإسلام القذافي بدأت في ليبيا، لا سيما فيما يتعلق بالقانون ٣٨، الذي أشارت إليه صباح هذا اليوم.

وشدد وفد بلدي، منذ التقرير الأول الذي قدمته المدعية العامة، على انه ينبغي أن ندعو إلى إجراء مكتب المدعية العامة للتحقيقات التي تغطي جميع الأعمال الإجرامية المرتكبة على يد جميع المشاركين في النزاع. ولاحظنا أن مكتب المدعية العامة لا يزال يقوم بتحليل المعلومات المتصلة بالفظائع التي يزعم أن ارتكبت على يد قوات الثوار، على النحو الوارد، ضمن أمور أخرى، في تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا التابعة للأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يستكمل التحليل على وجه السرعة، ونشيد بتعليقات المدعية العامة التي مفادها انه سيتخذ قرار في المستقبل القريب.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وان أؤكد لكم على التعاون الكامل لوفد بلدي. كما أود أن أعرب عن التقدير

الصادق للسفير روزنتال ووفد غواتيمالا على قيادهما الممتازة للمجلس في الشهر الماضي.

وأود أن اشكر السيدة بنسودة على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها وان أرحب بها اليوم إذ تقدم تقريرها الأول إلى المجلس بصفتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة انخراطنا الفعال مع مكتب المدعية العامة والمحكمة، اتساقا مع قوانيننا وسياساتنا، من أجل تعزيز الخضوع للمساءلة على أخطر الجرائم التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي.

والولايات المتحدة تهنئ حكومة وشعب ليبيا على الخطوات الإيجابية التي اتخذاها لتنصيب قيادة منتخبة ديمقراطيا، بما في ذلك تشكيل مجلس وزراء جديد مؤخرا. وهذه هي المرة الأولى التي تشكل فيها هيئة منتخبة في ليبيا حكومة ونحن نواصل دعم الشعب الليبي فيما يعمل بدأب لبناء بلد يمثل جميع المواطنين ويحترم سيادة القانون احتراما كاملا. ونتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع الحكومة الجديدة، بما في ذلك وزير العدل ميرغني.

وبينما يرسم الليبيون طريق المستقبل للبلد، ستظل قضايا العدالة والمساءلة ذات أهمية محورية لنجاح المرحلة الانتقالية في ليبيا وأمرا أساسيا لضمان السلام الدائم. وفي هذا السياق، نواصل حث ليبيا على التقيد بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والاستمرار في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

وستتكشف القضايا المتعلقة بسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي على خلفية انتقال ليبيا إلى الديمقراطية. وهذه لحظة هامة لكل من ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية فيما تعملان معا في إطار دور كل منهما في سبيل تعزيز وضمان المساءلة أثناء هذا الانتقال التاريخي.

ونشير إلى ملاحظاتنا في الشهر الماضي خلال مناقشة المجلس بشأن السلام والعدالة ودور المحكمة الجنائية الدولية (انظر S/PV.6849) والتي جاء فيها أن إحالة المجلس حالات إلى المحكمة وما لحقها من تطورات تسلط الضوء على الأسباب التي تستلزم أن ننظر في سبل لتحسين التعاون والاتصال بين مجلس الأمن والمحكمة. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن يواصل المجلس رصد التطورات والحالات التي يحيلها إلى المحكمة والتحديات التي قد تواجه موظفي المحكمة في القيام بعملهم. وينبغي للدول البحث عن السبل المناسبة لضمان تمكن موظفي المحكمة من القيام بعملهم على نحو آمن وفعال.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ إشارة المدعية العامة إلى أن العديد من طلبات المساعدة المقدمة إلى طائفة متنوعة من الأطراف لم تُلب بصورة كاملة حتى الآن. وفي القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، قرر المجلس أن السلطات الليبية ستتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة ومع المدعي العام وستقدم المساعدة اللازمة لهما وحث أيضا جميع الدول الأخرى والمنظمات المعنية على التعاون الكامل. والولايات المتحدة تسعى جاهدة إلى تلبية طلبات المساعدة غير الرسمية في حالة ليبيا، بما يتماشى مع قوانيننا وسياساتنا. ولا نزال نشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الادعاءات بحدوث جرائم اغتصاب وعنف جنسي والتي وثقتها لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة ونتطلع إلى الحصول على المزيد من التقارير من مكتب المدعي العام حول جهوده في هذا الصدد.

وبغض النظر عن نتائج الإجراءات المتعلقة بالمقبولية أمام المحكمة الجنائية الدولية، سيتعين على ليبيا تعزيز هياكل وعمليات المساءلة الداخلية لإنشاء نظام قوي ومنصف لإقامة العدل في الداخل. وبعد ٤٠ عاماً من الدكتاتورية، لا أحد يمكنه فهم أهمية مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون في ليبيا أفضل من الليبيين أنفسهم. ويجب أن تعمل

الحكومة الجديدة على مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة من العقاب بغض النظر عن انتماءاتهم أو طابع جرائمهم؛ وأن تضمن تنفيذ برنامج شامل للعدالة الانتقالية يتماشى مع الالتزامات الدولية لليبيا في مجال حقوق الإنسان؛ وأن تلتزم باتخاذ تدابير تهدف إلى مساعدة الضحايا.

والولايات المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة ليبيا فيما تعمل على إصلاح قطاع العدالة فيها وتعزيز سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان والقانون الدولي. ونحن نتطلع إلى العمل مع المجتمع الدولي لضمان تقديم الدعم الكافي لليبيا فيما تضطلع بهذه المهام الحاسمة.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل. كما أهنئ السفير روسينتال، ممثل غواتيمالا، ووفد بلده على القيادة الممتازة لعمل المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية وعلى تقديم التقرير الرابع إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيدة بنسودة على توليها منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وأن أتمنى لها كل النجاح في أداء هذه المهمة المثقلة بالمسؤولية.

أذربيجان ليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، نحن ننطلق من الفهم القوى لما تسهم به حماية المدنيين ودعم الحقوق والإصرار على تحقيق المساءلة الدولية في صون السلم والأمن الدوليين، وهي تشكل جميعا بالتالي مسؤوليات للمجتمع الدولي بأسره

وليبيا تمر بمرحلة انتقالية أساسية لإقامة دولة ديمقراطية. ومن الواضح أن الجهود الرامية إلى استعادة السلام والأمن والاستقرار في ليبيا تواجه تحديات. ونشيد بالسلطات الليبية لمشاركتها في العملية القضائية مع المحكمة الجنائية الدولية ولسماحها بتنفيذ أنشطة تحقيق على أراضيها، وخاصة لجمع الأدلة من مصادر تطوعية. ونحيط علما بارتياح بتجديد المؤتمر الوطني العام الليبي رسميا لولاية المنسق التابع له لدى المحكمة الجنائية الدولية.

ونلاحظ أن حكومة ليبيا تحقق في نفس القضايا التي اختارها مكتب المدعي العام للمحكمة. ويوضح تقرير المدعية العامة أن تحليل المقبولية ينبغي أن يستند إلى تقييم ما إذا كانت السلطات الوطنية قد حققت في هذه القضايا أو أجرت محاكمات بشأنها أو تحقق فيها أو تجري محاكمات فيها عموما. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الحكومة الليبية أعربت بوضوح عن التزامها ورغبتها في ضمان إجراء تحقيق فعال وحقيقي ومحاكمات عادلة، بما يتماشى مع أعلى المعايير الدولية.

ونثني أيضا على السلطات الليبية لجهودها المتواصلة من أجل تعزيز سيادة القانون وإصلاح النظام القضائي الوطني في البلاد. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن الحكومة الليبية ينبغي أن تواصل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وأن تزودها بجميع المعلومات اللازمة التي قد يحتاج إليها قضاة المحكمة لتقييم الطعون في مقبولية الدعاوى بشكل صحيح.

ونحيط علما بالمعلومات المستكملة التي قدمتها المدعية العامة بشأن التحليل المستمر للمعلومات التي يجري جمعها لتحديد ما إذا كانت جرائم تخضع لنظام روما الأساسي قد وقعت في ما يتعلق بالجرائم الجنسانية المبلغ عنها والجرائم التي يُزعم أن مختلف الأطراف في ليبيا قد ارتكبتها منذ شباط/فبراير ٢٠١١.

وقد التزمت حكومة ليبيا بتنفيذ استراتيجية شاملة للتصدي لجميع الجرائم ووضع حد للإفلات من العقاب في البلد. ولا شك في أن تفعيل الاستراتيجية سيبرهن على أن

العدالة لا تزال أولوية رئيسية تشكل أساسا للجهود المبذولة لضمان السلام والاستقرار في ليبيا وسيؤكد من جديد حقوق الضحايا في التماس حل في سياق النظام القانوني الوطني. ونحن نؤيد الدعوة التي وجهتها المدعية العامة إلى المجتمع الدولي لتكثيف جهوده لمساعدة الحكومة الليبية على مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز ثقافة سيادة القانون.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل. وأنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر السفير روسينتال وأعضاء فريقه على عملهم في رئاسة المجلس خلال الشهر الماضي.

وأشكر السيدة فاتو بنسودة على تقريرها والإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم. وتعبر النقاط التي تناولتها اليوم عن الحالة في ليبيا بشكل جيد. وكما أشارت السيدة بنسودة، فإن البلد يمر بمرحلة انتقالية بعد ٤٢ عاماً من الدكتاتورية. والميليشيات الموالية للقذافي لا تزال نشطة. وليست جميع المناطق تحت السيطرة. وقد هزت أحداث مأساوية، من بينها اغتيال سفير الولايات المتحدة، البلد. ولكن السلطات الليبية تؤكد مجددا باستمرار التزامها بالسعي إلى تحقيق الديمقراطية في البلد، والمجلس ملتزم بمساعدتها.

و طلبت ليبيا محاكمة سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، بنفسها. وذلك خيار أتاحه نظام روما الأساسي. ويشكل شرفا لذلك البلد الخارج من الصراع، الذي سعى بذلك، إلى تحمل مسؤولياته.

يسرنا اختيار الحكومة الليبية، تقديم طعن في مقبولية القضية، أمام المحكمة الجنائية الدولية، في توافق تام مع النظام الأساسي. كما ذكرتنا بذلك المدعية العامة، فإن القرار النهائي فيما يخص قضية سيف الإسلام القذافي سيتخذه قضاة المحكمة الجنائية الدولية، الذين يتعين تنفيذ أحكامهم. ويعد احترام ليبيا لالتزاماتها الدولية، وخاصة أحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، مؤشرا رئيسيا فيما يخص التزامها بسيادة القانون. وهي بمثابة درس لبلدان أخرى مثل السودان، الذي يرفض الانخراط في الإجراءات القضائية للمحكمة، خلافا لقرارات مجلس الأمن.

لن أعلق أكثر على إجراءات عدم المقبولية، التي ينظر فيها الآن القضاة، فالحكم حكمهم. ولكن لا شك لدينا في أن ليبيا، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، ستمتثل لحكمهم.

وفيما يتعلق بالأشخاص المحتجزين من قبل الميليشيات، أشارت المدعية العامة إلى الفظائع التي ارتكبت ضد مدنيي تاورغاء، الذين كانوا هدفا للعنف في مصراتة.

إننا نرحب بالمناقشات التي أجرتها المدعية العامة مع الحكومة فيما يخص وضع إستراتيجية شاملة لوضع حد للجرائم والإفلات من العقاب في ليبيا. و يعني ذلك ضرورة الملاحقة القضائية للجناة، وضرورة استفادتهم من جميع ضمانات المحاكمة العادلة.

كما أشارت المدعية العامة إلى أنها ستواصل التحقيق في مزاعم بارتكاب جرائم عنف جنسي في ليبيا من جانب قوات معمر القذافي بين ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ وتاريخ نهاية للصراع. و نشيد بالاهتمام بكرامة الضحايا.

لقد كانت فرنسا إحدى الدول التي قدمت القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي لا يزال يشكل مثالاً على قدرة المجلس والمجتمع الدولي ككل، على التحرك بسرعة وبشكل موحد. ونظراً للفظائع التي ارتكبها قادة ليبيون، أدان أعضاء جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي جميعا، الأعمال الوحشية التي ارتكبت.

كان القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الذي أحال الحالة في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في صلب العملية

التي أشارت بشكل لا لبس فيه إلى العزل التام للمجرمين، بغض النظر عن رتبتهم. ومكن من إنقاذ آلاف الأرواح.

ويجب استخلاص الدروس من تجربتنا في ليبيا. أولاً، نظراً للفظائع التي ارتكبت، يمكن للمجتمع الدولي والمجلس استخدام مؤسسة قضائية محايدة ومستقلة ودائمة، يمكن أن تقوم بعملها بشكل فوري، من أجل تحديد هوية مرتكبي الجرائم الرئيسيين.

بعد المثال الليبي، أصبح عدم التحرك غير قابل لأن يغتفر أكثر من أي وقت مضى. وفي الوقت الذي ترتكب فيه السلطات السورية العنف ضد المدنيين، يتعين على المجلس أن يكرر رسالته المتعلقة بسمو سيادة القانون، والتصدي للإفلات من العقاب في جميع الظروف.

لكي نكون فعالين، يجب أن نستعيد تماسكنا. ليس تهديد المحكمة الجنائية الدولية هو الذي يساهم في العنف. بل احتفاظ الجناة بأمل تفادي قبضة العدالة. إن التردد والصمت من جانبنا لا يساعدان على إنقاذ الأرواح.

ويتمثل الدرس الثاني في أن المحكمة الجنائية الدولية قد أثبتت قدرتها على العمل بسرعة في ليبيا. كما أود أن أشيد بالسيدة بنسوده، وسلفها، السيد مورينو – أوكامبو، وفريقيهما، على العمل الذي مكننا من فهم أساليب العنف في ليبيا.

ويظهر النظر في مذكرات الاعتقال الخاصة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وصفا لهجمات منهجية ومخطط لها ضد المدنيين، والأساليب المستخدمة، بما في ذلك الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب، التي استخدمت للقضاء على أي شكل من أشكال المعارضة. بعد وقوع الأحداث، يميل المجتمع الدولي أحيانا إلى نسيان التاريخ. ومذكرات الاعتقال، الذي تعرض الأوامر التي أعطيت لترويع واغتيال المدنيين، موجودة لمنع إعادة كتابة تاريخ مثل هذا.

ويتمثل الدرس الثالث في أنه يتعين على المجلس أن يكون أكثر صرامة. ويجب عليه أن يحسن جهوده فيما يخص التخطيط، وتعاونه مع المحكمة الجنائية الدولية، عندما يحيل عليها قضية من القضايا. وذلك أيضا درس يود وفد بلدي استخلاصه من المناقشة المفتوحة التي عقدها المجلس بشأن تفاعله مع المحكمة (انظر S/PV.6849)، التي نظمتها رئاسة غواتيمالا. ويجب أن نكون قادرين، ربما من خلال تعديل اختصاصات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وفي إطار لجان الجزاءات، على تحقيق إدارة أفضل لمسألتي التعاون وعدم التعاون.

ويتعين أن تأخذ العملية التي بدأت بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) مجراها. والتصدي للإفلات من العقاب حاسم بالنسبة لبلد مثل ليبيا اختار التوجه صوب سيادة القانون. وهذا ما أكده المجلس أيضا في القرارات ١٩٧٣ (٢٠١١)، و ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠٤٠ (٢٠١٢). ويتطلب استمرار تلك العملية تعاونا تاما من جانب ليبيا، مع مكتب المدعية العامة، ودعما كاملا من لدن المجلس والأمانة العامة والسيد طارق متري، رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لجهود المحكمة الجنائية الدولية.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نهنئكم سيدي الرئيس والهند، على توليكم رئاسة المجلس. كما نشكر السفير روثنتال ووفده، على قيادتهما المقتدرة للمجلس خلال الشهر الماضي.

كما أود أن أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسوده على إحاطتها الإعلامية. وقد أحطنا علما بالتقرير الرابع المقدم من قبل المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إلى مجلس الأمن فيما يخص القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

إن باكستان ليست من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي، وبالتالي فهي ليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فإننا نعترف بحقوق والتزامات الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية.

لقد تطورت الحالة في ليبيا تطورا كبيرا، منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية للمجلس (انظر S/PV.6772).

و نهنئ الشعب الليبي على الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة. حيث إن ذلك يمثل خطوة هامة في اتجاه الانتعاش، وإعادة تأهيل البلد بعد النزاع الذي جرى خلال العام الماضي.

ولا تزال ليبيا تواجه بعض التحديات الجسام. ونحن واثقون بأن الحكومة الجديدة المنتخبة، سوف تكون قادرة، بتأييد واسع من الشعب، على التغلب على تلك التحديات.

والحكومة في حاجة إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن الهيكل الأمني الوطني، من أجل نزع السلاح وإعادة إدماج الكتائب الثورية، بغية التعامل مع حالات المعتقلين إبان الصراع، واحتواء الأثر السلبي لانتشار الأسلحة.

والمسار المستقبلي لليبيا هو المصالحة، وليس الانتقام أو الثأر. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تقديم كل مساعدة ممكنة في ذلك الصدد.

لقد أعرب الشعب الليبي عن عزمه محاكمة سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي أمام المحاكم الليبية. ونأمل أن يتم النظر في طلب السلطات الليبية محاكمة هؤلاء الأفراد بشكل إيجابي، وفقا للطبيعة التكميلية لاختصاص المحكمة القضائي.

وفي انتظار صدور حكم بشأن طعن المقبولية، لا تزال تحقيقات مكتب المدعية العامة في قضية سيف الإسلام القذافي متوقفة. تمر ليبيا بمرحلة انتقالية، ويمكن أن تكون حكومتها بحاجة إلى المزيد من الوقت، لتقدم المعلومات اللازمة.

إننا نقدر انخراط الحكومة الليبية في الإجراءات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وسيعزز تزويدها المحكمة بمعلومات عن نظامها القانوني، موقفها بشأن طعن المقبولية. ويجب أن تضمن الحكومة أيضا أن تتم محاكمات هؤلاء الأفراد، إذا ما أجريت في ليبيا، مع مراعاة الأصول الإجرائية، وطبقا لالتزامات ليبيا الدولية.

أحرز مكتب المدعية العامة، بعض التقدم فيما يخص التحقيق في باقي الجرائم المزعوم ارتكابها في ليبيا. وفي ذلك السياق، نؤكد على أهمية إجراء تحقيقات شاملة ومحايدة، بغض النظر عن الطرف الذي ارتكب الجرائم.

إن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير. ويشكل تعزيز النظام القضائي على المستوى الوطني، وسيلة أفضل وأكثر استدامة لوضع حد للإفلات من العقاب. ويمكن لصياغة استراتيجية قضائية شاملة، لمعالجة الجرائم التي وقعت في ليبيا، دعم الجهود الرامية إلى ضمان السلام والاستقرار في البلد.

وفي نفس الوقت، فإن تضميد الجراح وتوطيد الوحدة الوطنية وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي ضرورات لا غنى عنها.

وفي الختام، نؤكد دعم باكستان الكامل لرفاه شعب ليبيا وازدهاره.

السيد روزنتال (غواتيمالا)(تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الهامة، ونرحب بالمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة في المجلس. ونحن ممتنون لها على عرض التقرير الرابع المقدم لمجلس الأمن وفقاً للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فضلاً عن المعلومات الإضافية التي قدمتها لنا اليوم.

في سياق العملية الانتقالية المعقدة التي تمر بها ليبيا، نرحب بالتقدم الذي أحرزه مكتب المدعي العام في القضية ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وإذ تمضي العملية الانتقالية قدماً، نثق في أنه ستبرز مؤسسات أقوى بما يسمح لليبيا بأن تقيم دولة تكفل حقوق الإنسان وسيادة القانون ووضع حد لإنهاء الإفلات من العقاب. ولهذه الأسباب، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يستمر تعاوننا مع المحكمة الجنائية الدولية ومع مكتب المدعي العام. ومن المهم أيضاً أن يلقى هذان الكيانان الدعم والمساعدة الضروريين من كل الدول، وحتى تلك التي لم تصبح طرفاً في نظام روما الأساسي بعد.

وبالمثل، نرى أن على السلطات الليبية واجب احترام العمل الذي تقوم به المحكمة ومكتب المدعي العام. ولتحقيق ذلك، يجب أن نتأكد من أنه سيكون بإمكانهما العمل بدون أي عرقلة أو قيد. وتزداد تلك الضمانات أهمية في ضوء ما حدث لعدد من موظفي المحكمة الذين قامت السلطات الليبية بتوقيفهم بينما كانوا في مهمة رسمية.

ونحن نقدر كثيراً العمل الذي قام به مكتب المدعي العام حتى الآن، وإن كنا نرى في إشراك السلطات الليبية في هذه العملية والاهتمام الذي تبديه بها بادرة إيجابية أيضاً. وننتظر باهتمام القرار الذي ستتخذه المحكمة بخصوص الطعن الذي قدمته حكومة ليبيا بشأن مقبولية النظر في القضية ضد سيف الإسلام القذافي. ونعتقد أن هذا الموقف سيمكننا من تحديد مدى حيادية واستقلال وقدرة النظام القضائي الليبي في الرد على تلك التحديات. وعلى أي حال، وأياً كان القرار النهائي للمحكمة بشأن مقبولية تلك القضية، فإننا نتفق مع السيدة بنسودة في أن مكتب المدعي العام يجب أن يبقى ملماً بكل الخطوات والقرارات التي تتخذ بشأن تلك المسألة.

فيما يتعلق بالجرائم الأخرى التي ارتكبت في ليبيا، نرى من الأهمية أن تستمر التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد البشرية في ليبيا، بغض النظر عن مرتكبيها. ونشعر ببالغ القلق إزاء الجرائم الجنسانية التي ارتكبت أثناء النزاع، ونأمل أن تساعد التحقيقات في هذه الجرائم في إحقاق العدالة لضحايا تلك الجرائم الجسيمة.

أخيراً، وكما قال وزير خارجيتنا في المناقشة العامة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر تحت رئاسة غواتيمالا لمجلس الأمن (انظر S/PV.6849)، فإننا نؤكد دعمنا والتزامنا إزاء المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام. ونرى ضرورة اتخاذ الإجراءات الضرورية وتكثيف التعاون الدولي بغية وضع حد للإفلات من العقاب، وضمان أن يقدم المسؤولون عن ارتكاب جرائم بشعة إلى العدالة. ونرى أن التعاون أساسي لتمكين المجلس من دعم قراراته ومتابعة ما يحيله إلى المحكمة.

السيد لوليشكي (المغرب): أود أن أعرب عن تقديرنا وتهنئتنا لكم، سيدي الرئيس، لتقلدكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، ونثق في نجاحكم في قيادة أعمالنا وإنجاز برنامج العمل المكثف الذي وضعتموه. وأتوجه بكلمات لا تقل تقديراً وصدقاً إلى زميلنا السفير غيرت روسينتال وفريقه على رئاسته الرصينة والموفقة خلال الشهر المنصرم. وأخيراً، أود أن أتوجه بالشكر للسيدة فاتو بنسودة على عرضها الشامل والواضح لتطورات تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١).

أود أن أعرب عن سعادتنا لرؤية الشعب الليبي الشقيق يتخطى المرحلة تلو الأخرى على درب بناء مؤسسات دولة ليبيا عصرية وديمقراطية. فبعد إجراء أول انتخابات متعددة وشفافة في ليبيا منذ ما يربو على ٤٠ عاماً من الديكتاتورية، وحصول الحكومة الجديدة على ثقة المؤتمر الوطني العام، يكون الشعب الليبي الشقيق قد وضع لبنة أخرى نحو إقامة دولة ديمقراطية تستجيب لطموحات جميع فئاته.

وإننا إذ نؤكد دعمنا وتأييدنا كاملاً للحكومة الجديدة في إنجاز المهام الموكولة إليها في ظروف أمنية دقيقة، نهيب

بالمجتمع الدولي، ممثلاً في هذا المجلس وفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، توفير المساعدة اللازمة لتمكين تلك الحكومة من معالجة التحديات التي ما زالت تواجه هذا البلد الشقيق، وعلى رأسها مشاكل الأمن والسلاح ومراقبة الحدود وإدماج المقاتلين وحل معضلة النازحين والمهاجرين، من خلال مقاربة تحترم حقوق الإنسان وإنجاز المصالحة الوطنية.

لقد عبرت السلطات الليبية الجديدة باستمرار، بدءاً من المجلس الوطني الانتقالي ثم المؤتمر الوطني العام، عن دعمها للمحكمة الجنائية الدولية واستعدادها للتعاون معها من أجل ضمان العدالة للضحايا. وهذا ما عبر عنه تقرير المدعي العام للمحكمة بشأن تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وقد تزايد حجم هذا التعاون من خلال بعثات التحقيق التي زارت ليبيا ولقاءات المدعي العام للمحكمة مع كبار المسؤولين الليبيين، وتجلى ذلك أيضاً في نجاح التنسيق بين الطرفين لمعالجة قضية موظفي المحكمة الجنائية الدولية الذين تم توقيفهم من طرف إحدى الكتائب في بلدة الزنتان.

وقد أعربت ليبيا رسمياً عن عزمها على معالجة الخروقات التي استهدفت المواطنين الليبيين بدون تمييز.

كما انخرطت المملكة المغربية في ورش إصلاح العدالة بهدف إصدار قوانين تضمن استقلال القضاء، واعتماد قانون العدالة الانتقالية، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة الوطنية.

كما تعهدت بأن المحاكمات ستركز على المسؤولين الكبار عن الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان، بينما سيتم التعامل مع الحالات الأخرى في إطار خطة عامة تدخل في إطار العدالة الانتقالية لتحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على السلم الاجتماعي.

وفيما يخص محاكمة سيف الإسلام القذافي وغيره من رموز النظام السابق، فقد سبق للسلطات الليبية أن أكدت أن القضاء الوطني الليبي قادر على إجراء محاكمات عادلة ونزيهة، تحترم المعايير الدولية التي تضمن للمتهمين الحق في الدفاع وتمكن في الوقت نفسه من معرفة الحقيقة وتجاوز احتقانات وحزازات الماضي. ومن هذا المنطلق فإن طلب السلطات الليبية محاكمة سيف الإسلام القذافي من قبل القضاء الليبي وتعهدها بإدارة عملية التحقيقات والمحاكمات بفعالية وطريقة جدية تضمن في رأينا عدم إفلات كل من ارتكب جرائم ضد الإنسانية من العقاب. وكل هذا يجعلنا نساير التوجه العام الذي أبان عنه هذا المجلس لإعطاء الأولوية للقضاء الليبي في محاكمة سيف الإسلام القذافي احتراما لمبدأي التكامل والاختصاص لدى القضاء الدولي.

إن أولوية القضاء الوطني الليبي في معالجة الخروقات التي طالت المواطنين الليبيين تمليها الاعتبارات الموضوعية الأساسية التالية. أولا احترام سيادة ليبيا وتحقيق العدالة على يد القضاء الوطني الليبي من خلال احترام المعايير القانونية الدولية. ثانيا إجراء محاكمات عادلة للمسؤولين عن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، وبالتالي إحقاق الحق للضحايا ورد حقوقهم. ثالثاً، معالجة تراكمات الماضي التي تشمل خروقات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ووضع استراتيجية شاملة للتصدي لجميع الجرائم وإنهاء الإفلات من العقاب. رابعا وأخيرا، تشجيع العدالة الانتقالية لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا وتجاوز مخلفات الماضي وبناء المستقبل للجميع.

لقد عزز تدخل المحكمة الجنائية الدولية عزيمة الشعب الليبي الذي انخرط في بناء صرح دولة ديمقراطية تحترم سيادة القانون وذلك بدعم ومواكبة من قبل المجتمع الدولي، وعلى رأسه هذا المجلس. ونحن متيقنون من أن ليبيا الجديدة مؤهلة

للتجاوب مع طموحات جميع شرائح الشعب الليبي للإسهام في استقرار وأمن وازدهار المنطقة.

وأخيرا أود أن أعرب عن استعداد المملكة المغربية لمشاطرة إخواننا في ليبيا تجربتنا في ميدان تطوير المؤسسات وتشريع القوانين والعدالة الانتقالية مع التأكيد على أن ليبيا الديمقراطية المستقرة تبقى شريكا فعالا لباقي الدول المغاربية لتحقيق الوحدة والاندماج المنشودين والتصدي لتحديات الانفصال والإرهاب التي تهدد منطقة الساحل والصحراء.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية) : بدايةً، أود أن أهنئكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، ونتمنى لكم كل التوفيق والنجاح، وتعلمون أنه يمكنكم الاعتماد على دعمنا الكامل. وأود أيضا، أن أكرر شكرنا وتقديرنا للسفير روشنتال وفريقه، على إدارتهما القديرة للمجلس في الشهر الماضي.

وأشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة بنسوده، على تقريرها وإحاطتها الإعلامية الشاملة. ونتشاطر تماما الأهداف التي حددتها، فضلا عن الطريقة المقترحة لمتابعة تنفيذها. وأود أيضا أن أشيد بمواصلتها العمل الجاري بشأن التحقيق في جميع الوقائع والأدلة المتعلقة بتقييم المسؤولية الجنائية بموجب نظام روما الأساسي، عقب إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونحث في ذلك الصدد على التعاون الوثيق بين مكتب المدعية العامة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جميع ما يتصل بأعمال اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق، فضلا عن إمكانية تقديم مزيد من الدعم لضمان فعالية التحقيقات التي تضطلع بها المدعية العامة.

ونرحب أيضا بالاتصالات التي لا يزال يجريها مكتب المدعية العامة مع الحكومة الليبية، وبالجهود المتواصلة لضمان الحفاظ على مستوى جيد من التعاون بينهما. وسنتابع عن كثب الاهتمام الذي توليه المحكمة للحوادث المبلغ عنها في ليبيا مع موظفي المحكمة، بما في ذلك، تلك التي تهدف إلى منع تكرار حوادث من ذلك القبيل في المستقبل. ومن الأهمية بمكان أن يتمكن موظفو المحكمة الذين يشاركون في إجراء التحقيقات الميدانية من أداء عملهم على نحو فعال وفي ظروف مناسبة.

وتشدد البرتغال على أهمية المساءلة وضرورة مكافحة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فهذه أهداف عالمية تسترشد بها الأمم المتحدة، وهي من صميم شواغل المجتمع الدولي. ونشكر المدعية العامة على موافاتنا بأحدث المعلومات عن القضايا التي يجري النظر فيها.

وسنتابع عن كثب التطورات المستقبلية بشأن تلك الإجراءات، مع الأخذ في الاعتبار بالدور الهام الذي يوكله النظام الأساسي للمحكمة فيما يتعلق بالبت في مقبولية الدعوى ضد سيف الإسلام القذافي عقب الطعن الإجرائي المقدم من قبل الحكومة الليبية. ونحن على ثقة تامة بتقييم المحكمة للحالة، بهدف ضمان إجراء المحاكمة في امتثال كامل للمعايير الدولية. وبالمثل، فإن لدينا توقعات مماثلة بشأن القضية المرفوعة ضد عبد الله السنوسي، وضرورة تقديمه إلى العدالة في أسرع وقت ممكن.

ونشكر السيدة بنسوده أيضا على موافاتنا بالمعلومات عن التحقيقات الجارية، بما في ذلك الجرائم الجنسانية ونمط حالات الاغتصاب التي حدّدت في تقرير لجنة التحقيق. ونؤكد في ذلك الصدد على حرص مكتب المدعية العامة على ضمان حماية الضحايا في إطار الجهود التي يبذلها في مجال التحقيق. وبذلك يمنع حدوث الحالات التي يمكن أن يتعرض فيها الضحايا إلى مزيد من الانتهاكات عبر إمكانية تعرضهم للانتقام.

ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تعرّف على أنها جريمة على وجه التحديد، بصرف النظر عن المسؤولين عن ارتكابها. ولا تزال أعمال الانتقام،

مثل تلك التي ارتكبت بحق المدنيين على النحو المذكور في التقرير، غير مقبولة. وأود أن أؤكد مرة أخرى على أن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة. ويجب وضع حد لحالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري للأشخاص، فضلا عن المساءلة عنها. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها المدعية العامة في التصدي لهذه المسائل الهامة.

وفي الختام، فإننا نتطلع إلى إجراء تحقيق كامل وشامل لجميع الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم خطيرة في ليبيا، ونحثّ المدعية العامة ومكتبها على مواصلة جهود التحقيق بالتعاون مع السلطات الليبية. ونشدد أيضا، على غرار ما جاء في تقرير المدعية العامة، على حاجة ليبيا إلى وضع استراتيجية شاملة تمكنها من التصدي لتلك الجرائم. ومن المهم التأكد من تحقيق العدالة وعدم التغاضي عن الإفلات من العقاب، بالإضافة إلى ضمان تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم الخطيرة إلى العدالة وإجراء محاكمات عادلة لهم.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعية العامة على تقريرها. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها السيدة بنسوده إحاطة إعلامية إلى المجلس، فإنني أود أن أهنئها على تولي منصب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. ونحن واثقون من أن مكتب المدعية العامة في أيد أمينة، ونتمنى لها كل التوفيق والنجاح.

وننوه بالتقدم الذي أحرزته ليبيا في السنة الأولى لتحررها من دكتاتورية القذافي. وتشكل الموافقة مؤخرا على مجلس الوزراء الجديد برئاسة السيد زيدان، في أول انتخابات تجرى منذ عقود، خطوة هامة في عملية الانتقال. فلم يكن أي منا يتوقع أن يجري هذا التحول بسهولة ودون تحديات كبيرة، بعد عقود من التخريب المنهجي للمؤسسات السياسية من قبل النظام السابق. وعليه، ينبغي أن يتلقى رئيس الوزراء وحكومته كل ما يلزمهما من دعم. ونحن نتطلع إلى العمل بشكل وثيق معهما.

وأود أن أتناول الآن النقاط التي أثيرت من قبل المدعية العامة. وأود أن أتناول أربع نقاط منها.

أولا، وفيما يتعلق بالتعاون، فنحن نؤيد تأييدا تاما دعوة المدعية العامة جميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، ومن ثمّ الإسهام في تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

نحن ندرك أن القرار يطالب صراحة بالتعاون الكامل من جانب السلطات الليبية. مع المحكمة الجنائية الدولية ولذلك نشجع ليبيا على الوفاء بالتزاماتها دون شروط أو قيود. وفي ذلك السياق، نقدر تجديد ولاية المنسق الليبي لدى المحكمة الجنائية الدولية في ١١ أيلول/سبتمبر.

ثانيا، في ما يتعلق بالطعن في مقبولية الدعوى الذي قدمته ليبيا في قضية سيف الإسلام القذافي، تؤكد ألمانيا من جديد رأيها بأن القرار النهائي بشأن المسألة ستصدره الدائرة التمهيدية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية. ومن مصلحة الجميع تحقيق الوضوح بشأن مسألة الاختصاص القضائي في أقرب وقت ممكن. ولذلك، نحث السلطات الليبية على أن تقدم بسرعة إلى الدائرة التمهيدية نسخا من الأدلة التي قدمت شفويا خلال جلستي الاستماع العلنيتين في ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. ونتوقع من جميع الأطراف المعنية أن تقبل وتنفذ قرار المحكمة الجنائية الدولية المقبل بالكامل.

ثالثا، في ما يتعلق بالنقطة الأكثر عمومية الخاصة بكيفية صياغة الإحالات المستقبلية المحتملة من جانب المجلس، تأسف ألمانيا، لأنه على الرغم من الالتزام القانوني الواضح بالسماح بالتطبيق الكامل لنظام روما الأساسي على جميع الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية وموظفوها بموجب النظام

الأساسي، احتجز بعض موظفي المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا في حزيران/يونيه. ولذلك نرى أن الإحالات المستقبلية يتعين أن تبرز صراحة الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها موظفو المحكمة الجنائية الدولية.

رابعا، لا يزال القلق الشديد يساور ألمانيا إزاء التقارير، بما في ذلك تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، في ما يتعلق بالجرائم المتصلة بنوع الجنس التي ارتكبت في ليبيا. ونحن نشاطر تماما المدعية العامة في وجهة نظرها القائلة بأن هذه الجرائم قد تقع تحت طائلة نظام روما الأساسي وأن المحكمة الجنائية الدولية لديها بالتالي السلطة الكاملة للتحقيق، وإذا لزم الأمر، محاكمة مرتكبي تلك الجرائم البشعة.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا استعداد ألمانيا لدعم التحقيقات الجارية بناء على طلبات التعاون.

السيد ماكيل (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكر المدعية العامة على تقريرها عن الحالة في ليبيا. مر أكثر من عام بقليل منذ انتهاء النزاع في ليبيا وإعلان التحرر من سوء الحكم من قبل نظام القذافي. وعلى الرغم من التحديات الأمنية الأخيرة، فإن عملية الانتقال السياسي في ليبيا تتواصل ويقف البلد على قدميه مرة أخرى بسرعة.

بعد ٤٢ عاما، ما فتئت اللبنات الأساسية لعملية الانتقال السياسي الناجح في ليبيا تتطور. عين رئيس الوزراء الليبي علي زيدان حكومته الجديدة، بما في ذلك وزير جديد للعدل. يزدهر المجتمع المدني ويستأنف الاقتصاد نشاطه. تتوقع ميزانية عام ٢٠١٢ تحقيق فائض وأعيد افتتاح سوق الأوراق المالية وعاد إنتاج النفط ليقترب من مستويات ما قبل الصراع. ولا يزال المجتمع الدولي يضطلع بدور في دعم مرحلة الانتقال السياسي وتقديم المساعدة التقنية لتلبية احتياجات ليبيا.

ويقود المؤتمر الوطني العام والحكومة الليبية التي عينت أخيرا عملية بناء ليبيا جديدة مسالمة ومزدهرة. وأكد الرئيس الجديد للمؤتمر الوطني العام، في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي، مجددا تصميم الشعب الليبي على كفالة احترام حقوق الإنسان (انظر A/67/PV.13). ونحث السلطات الليبية على كفالة الوفاء بتلك الالتزامات العلنية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون الوثيق مع لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان التي أكملت عملها الآن. وعلى الحكومة الليبية إجراء تحقيقات ومحاسبة جميع المدانين بارتكاب اعتداءات والمضي قدما في تنفيذ توصيات اللجنة.

تشكل معالجة مسائل الأمن والعدالة الانتقالية التحدي المباشر الذي تواجهه الحكومة الليبية. ونحن على استعداد لمساعدة الحكومة الليبية في بناء مؤسسات الأمن والعدالة التي تخضع للمساءلة وتتسم بالشفافية لتحسين الأمن ومعالجة القضايا العالقة.

إن المملكة المتحدة مؤيد قوي للمحكمة الجنائية الدولية. ونحيط علما بالعمل التفصيلي الذي اضطلعت به المدعية العامة ومكتبها أثناء الزيارات إلى ليبيا خلال العام الماضي، ونشكرها وموظفيها. كان لجهودهم دور مهم في التصدي للإفلات من العقاب وتحقيق المساءلة في بلد افتقر إليها للأسف منذ مدة. وتؤيد المملكة المتحدة تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك تلك التي تنطوي على العنف الجنسي. ونعتقد أن هناك المزيد مما يمكن بل ويجب عمله للتصدي لهذه المسألة، ولا سيما التصدي لثقافة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم التي سمح لها بالنمو. نحن تستكشف الخيارات لدعم تنمية القدرات في ليبيا لمعالجة هذه المسألة، كجزء من مبادرة وزير الخارجية لمنع العنف الجنسي.

إن استمرار تعاون ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية في ما يتعلق بأمر الاعتقال الصادر بحق سيف الإسلام القذافي

للاشتباه في ارتكابه جرائم ضد الإنسانية ضروري. ونحيط علما بأن السلطات الليبية قدمت طعنا في مقبولية الدعوى بادئة التحقيقات الليبية الجارية في الجرائم المدعى أنه ارتكبها، وأن المدعية العامة ومكتبها قد علقا تحقيقاهما ريثما يبت قضاة المحكمة الجنائية الدولية في القضية. ونشجع المحكمة الجنائية الدولية والحكومة الليبية على العمل معا لمعالجة المسائل الناشئة عن الأحداث التي وقعت في حزيران/يونيه. لكن يسرنا، بوجه عام، مواصلة ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية المشاركة البناءة بشأن المسائل المتصلة بإجراءات المحكمة الجنائية الدولية. ومن المهم أن يكون احتجاز كل من عبد الله السنوسي وسيف الإسلام القذافي وفقا للقانون الدولي، وأن يتاح لهما الوصول إلى المستشارين القانونيين وأن تتفق أي محاكمة محتملة تجرى في ليبيا مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

لقد اضطلعت سلطات المملكة المتحدة بدور في تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية تمثل حتى الآن في تقديم الدعم الكامل للمدعية العامة وفريق محققيها حسبما ومتى يطلب. وسوف نواصل القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

أود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى المدعية العامة، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الإعلامية اليوم. اسمحوا لي أن أقول في البداية إن الهند ليست طرفا في نظام روما الأساسي. لأسباب معروفة جيدا ولا يلزم تكرارها هنا. ومع ذلك، نحن نؤيد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية.

تدين الهند بقوة جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين. ونعتقد أن الحق في الحياة هو أحد الحقوق الأساسية وينبغي أن يكون الأساس الذي يقوم عليه أي نظام الاجتماعي. من واجب جميع الدول أن تتخذ التدابير المناسبة لحماية أرواح مواطنيها مع المحافظة على النظام الاجتماعي. وينبغي للدول المعنية أن تقدم أيضا المسؤولين عن انتهاك هذا الحق إلى العدالة. وخلال الصراع في ليبيا حدث قتل ودمار على نطاق واسع ارتكبته أطراف الصراع.

وفي سيناريو ما بعد الصراع، برز انتشار الأسلحة بوصفه مشكلة رئيسية، تمثل تهديدا للاستقرار في ليبيا والمنطقة ككل. وتعين على الحكومة الليبية مواجهة هذا التحدي عن طريق الاضطلاع بعملية سياسية شاملة تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية والسلام والأمن والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز صوب إرساء الديمقراطية في ليبيا، ونشيد بشعب وحكومة ليبيا لإجراء انتخابات المؤتمر الوطني. ويحدونا الأمل في أن يعود السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في القريب العاجل إلى ليبيا.

على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، توفير المساعدة الكاملة للسلطات الليبية في هذه العملية. إن هذا النهج الشامل إزاء المصالحة الوطنية الذي يرتكز إلى سيادة الدولة هو السبيل الوحيد للتغلب على المشاكل التي تواجه ليبيا حاليا. وقد أحطنا علما بتعليقات المدعية العامة اليوم، ونتوقع أن تجري تحقيقا شاملا ومحايدا للحالة في ليبيا على نحو يتميز بالنزاهة والشفافية. أحال المجلس الحالة في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وتقديم تقرير عن التحقيق في الحالة أمر مهم. يجب محاسبة جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم. إن الاعتبارات السياسية أو الاعتبارات غير القضائية الأخرى ينبغي ألا تعفي أحدا من المحاكمة على الجرائم المرتكبة.

وأخيرا، وليس آخرا، من الأهمية بمكان أيضا أن نتأكد من أن جميع الإجراءات التي يتخذها المدعي العام للمحكمة تندرج بدقة في إطار القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ولا سيما الفقرة ٦ منه، المتعلقة بالدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

والآن أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): يسعدني في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأثني في نفس الوقت على سلفكم ممثل غواتيمالا ووفده على الطريقة الممتازة التي أداروا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي. كما أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على المعلومات التي قدمتها للمجلس، وأهنئها على توليها هذا المنصب الهام، وأتمنى لها كل النجاح في إنجاز الولاية الموكلة إليها.

لقد أوضح الوفد الليبي لمجلسكم الموقر في ١٦ أيار/مايو الماضي (انظر S/PV.6772) خطط الحكومة الليبية للتعامل مع الأوجه المختلفة لتحقيق العدالة وعودة الأمن والاستقرار للبلاد، بما في ذلك المحاكمات التي ستحظى بالأولوية، مع عدم إهمال أي حالة بغضّ النظر عن هوية المتهم والضحية.

وأؤكد لكم اليوم مرة ثانية أن تلك الخطط ما زالت صالحة. وكما سبق أن أوضحنا، فإن السلطات القضائية الليبية ستركز تحقيقاتها ومحاكماتها في المرحلة الأولى على المسؤولين في نظام القذافي الذين يتحملون أكبر المسؤولية عن الجرائم الخطيرة على أساس أنهم أمروا بها أو خططوا لها. ومن بين هؤلاء سيف القذافي وعبد الله السنوسي والبغدادي المحمودي وأبو زيد دوردة. وهؤلاء الأربعة موقوفون الآن في ليبيا، ومنهم من قطعت التحقيقات شوطا طويلا بشأنه وتجري الآن الاستعدادات لمحاكمته. وكان من المفروض أن تبدأ محاكمة سيف القذافي منذ مدة؛ ولكن، بالنظر إلى المعلومات الناتجة عن التحقيقات مع عبد الله السنوسي، فقد تم تأجيل محاكمته إلى وقت لاحق لكي تتمكن السلطات القضائية من التعامل مع ملفّه بطريقة صحيحة,

وهناك عدد آخر من كبار المسؤولين في نظام القذافي ينتمون إلى هذه الفئة وموجودون خارج البلاد، وتسعى السلطات القضائية الليبية إلى إقناع الدول المقيمين فيها بالقبض عليهم وتسليمهم إلى السلطات الليبية لمحاكمتهم. ونأمل أن نحصل على التعاون من تلك الدول، وأن تدرك الدول المعنية أن من واجبها الاستجابة للطلبات الليبية، وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن ٢٠٤٠ (٢٠١٢)، الذي ورد في الفقرة الثالثة منه ”ويحث جميع الدول الأعضاء على التعاون بصورة وثيقة مع السلطات الليبية فيما تبذله من جهود للحد من الإفلات من العقاب ...“

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الحكومة الليبية تواجه ضغوطا شعبية كبيرة لوقف كل أشكال التعاون مع بعض الدول إلى أن تسلم مسؤولي نظام القذافي الموجودين على أراضيها إلى السلطات الليبية. ونأمل ألا تضطر الحكومة الليبية إلى الاستجابة لهذه الضغوط في حالة تأخر تسليم المطلوبين.

إن السلطات الليبية تقدّر التعاون الوثيق القائم بين المحكمة الجنائية الدولية والسلطات السياسية والقضائية الليبية، وهو تعاون أكدته منذ قليل السيدة المدعية العامة في إحاطتها الإعلامية وكذلك في تقريرها. وتتطلع السلطات القضائية الليبية إلى صدور قرار إيجابي من قضاة الدائرة التمهيدية للمحكمة بشأن الطعن في المقبولية أمام المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بمحاكمة سيف القذافي. وستقوم السلطات القضائية الليبية بالطعن في المقبولية فيما يتعلق بمحاكمة عبد الله السنوسي أيضا في الأيام القليلة القادمة.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد عزم السلطات الليبية على ضمان حماية حقوق المتهمين واحترام الإجراءات القانونية الواجبة وإجراء المحاكمات وفقا للمعايير الدولية.

وقد أحاطت السلطات الليبية علما ببعض الانتقادات الصادرة عن منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، والملاحظات التي يدلي بها أعضاء هذا المجلس من وقت لآخر. وهي في جميع الحالات لا تهمل أي مزاعم تتعلق بانتهاكات حقوق

الإنسان، بغضّ النظر عن مرتكبيها، لأن هذه السلطات عازمة على تحقيق سيادة القانون وإقامة نظام قضائي فعال ونزيه وذي مصداقية. وقد أعدّت السلطات الليبية استراتيجية شاملة لضمان عدم الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة الوطنية في نفس الوقت. غير أن تنفيذ هذه الاستراتيجية يسير ببطء بسبب التحديات الكبيرة التي تواجهها الحكومة، وكذلك بسبب تأخر تشكيل الحكومة الجديدة بعد انتخاب المؤتمر الوطني. كما تدرك السلطات الليبية أن هناك تأخيرا غير مقبول في الظروف العادية في محاكمة الموقوفين. إلا أنه للأسف تأخير فرضته ظروف إصلاح الجهاز القضائي وتوفير الأمن وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها.

لا شك أنكم تدركون بأن أمام الحكومة الليبية الكثير من المشاكل المعقدة والمتداخلة، التي تتطلب معالجة حكيمة ومتأنية، تراعي كل الجوانب، وتساهم في تحسين الاوضاع الامنية وتحقيق العدالة، وتقود الى بناء مؤسسات الدولة وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين، وتنشيط الاقتصاد، وسد احتياجات المواطنين. ولا شك أن الحكومة الليبية في حاجة الى تفهم هذا المجلس وتفهم المجتمع الدولي بصورة عامة ومساعدته لها بغية تحقيق ذلك. وأنا سعيد لأنني استمعت الى تأكيد أغلب المتكلمين في هذه الجلسة اليوم على استعداد بلدانهم لمساعدة ليبيا في هذه المرحلة الحرجة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمدعي العام بنسودة كي ترد على الملاحظات والأسئلة المطروحة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي مرة ثانية. كما أود أن أغتنم الفرصة لأشكر أعضاء المجلس على دعمهم في هذه العملية.

كان هناك سؤال محدد طرحه ممثل جنوب أفريقيا بشأن العملية الجارية حاليا في المحكمة الجنائية الدولية، عنيت طعن ليبيا في قبول القضايا. لا يسعني إلا القول هنا إن القضاة سوف يقررون ذلك. وأعتقد أن العديدين من الأعضاء قد علقوا بالفعل على هذه المسألة. بطبيعة الحال، ليس من حقي أن أحكم مسبقاً على قرار القضاة.

ومع ذلك، أستطيع القول إن مكتبي يرى أن انخراط حكومة ليبيا في العملية القضائية أمر إيجابي. وأعتقد أن ذلك إيجابي جداً. ومن حيث المبدأ، يقوم مكتبي دائماً بتشجيع ودعم الإجراءات الوطنية. والاختبار الذي وضعته المحكمة واضح. المحكمة تتطلب أدلة على درجة كافية من الخصوصية والقيمة الإثباتية لإثبات أن ليبيا في الواقع تحقق في القضية. وأعتقد أن ليبيا تدرك التزاماتها. ويظل عبء الإثبات، بطبيعة الحال، واقعا على كاهل الحكومة الليبية.

إن العملية التي نقوم بها جارية. وأعتقد أيضا أن الحوار بين المحكمة والحكومة الليبية سيجري أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أنه لا يوجد مزيد من الأسماء في قائمة المتكلمين، يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.